

جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني  
الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة  
الشعبة: علوم اقتصادية التخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

# أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2013

من إعداد الطالب: ابن مبارك يوسف.

نوقشت وأجيزت علننا بتاريخ: 2016/05/22

أ/ د. شيخي محمد (أستاذ بجامعة ورقلة)..... رئيسا  
أ/ د . غريب بولرباح (أستاذ بجامعة ورقلة)..... مشرفا ومقررا  
أ/ مقدم ليلي (أستاذ بجامعة ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله...

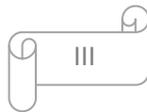
إلى من آنسوني وكانوا لي رفاقا طول حياتي إخوتي الأعزاء...

إلى كل من تمنى لي النجاح، إلى جدي أمد الله في عمرها و كل أعمامي وعماتي، أبناء عمي، أبناء عماتي، إلى

أخوالي وخالاتي وأبناء أخوالي وخالاتي؛

إلى كل الأحباب و الأصدقاء وخاصة الذين رافقوني في مساري الجامعي.....

إلى كل الاساتذ الكرام الذين رافقوني في مساري الجامعي إلى جميع عمال إدارة جامعة قاصدي مرياح ورقلة؛



## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل **غريب بولرباح** الذي تفضل بالإشراف على مذكري ، ولم ييخل

علي بجهده ووقته، فجزاه الله عني كل الخير، فلك مني أسمى معاني الشكر والتقدير واحترام؛

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام الذين لم ييخلوا علينا بدروسهم المفيدة والتوجهات العظيمة التي

قدموها لنا وبالأخص **شخي محمد و بن ضياف عبد الباقي** ؛

إلى من تعلمنا منها أساس وأليات الاقتصاد القياسي الأستاذة الكريمة **مخرمش عبلة**؛

.....يوسف

## الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة القياسية اختبار ما إذ كانت هنالك علاقة المدى الطويل بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار؛ وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك لـ Johansen Juselis. حيث أفرزت اختبارات الاستقرار باستخدام جذور الوحدة لـ ADF أن المتغيرين محل الدراسة غير مستقران في المستوى إلا أنهما استقرى بعد إجراء الفروق الأولى عليهما. أي أن كل من الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من نفس الدرجة (1) I وهو ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك عليهما وقد كانت النتيجة إيجابية؛ أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين محل الدراسة؛ وعلى ضوء اختبار السببية وجدنا أنه لا وجود لعلاقة السببية بينهما وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه لا وجود لعلاقة بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** تكامل مشترك، سببية، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف؛

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر والتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز والمختصرات
	قائمة الملاحق
	المقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
	تمهيد:
	المبحث الأول:
	المبحث الثاني:
	خلاصة:
	الفصل الثاني: دراسة أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام
	تمهيد:
	المبحث الأول:
	المبحث الثاني:
	خلاصة:
	خاتمة:
	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس

## قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف	
الجدول رقم (2.2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف من الدرجة الأولى	
الجدول رقم (3.2)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام	
الجدول رقم (4.2)	اختبار ADF لسلسلة أسعار الناتج الداخلي من الدرجة الأولى	
الجدول رقم (5.2)	نتائج اختبار درجة التباطؤ الزمني	
الجدول رقم (6.2)	نتائج اختبار التكامل المشترك بالنسبة ل $\lambda_{Trace}$	
الجدول رقم (7.2)	اختبار التكامل المشترك بالنسبة ل $Max \lambda$	
الجدول رقم (8.2)	نتائج اختبار السببية بين سعر الصرف والناتج الداخلي الخام	

## قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	التمثيل البياني لسلسلة لسعر الصرف	
الشكل رقم (2.2)	التمثيل البياني لسلسلة للنتاج الداخلي الخام	

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار	الدلالة
Tch	سعر الصرف
Pib	الناتج الداخلي الخام
L tch	سعر الصرف بعد إدخال اللوغريتم
Lpib	الناتج الداخلي الخام بعد إدخال اللوغريتم
ADF	اختبار ديكي فلور لاستقرارية
	إحصائية الأثر
	إحصائية القيمة القصوى
F	إحصائية فيشر

قائمة الملحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
	تطور سعر الصرف خلال الفترة (1970-2013)	الملحق رقم (1)
	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2013)	الملحق رقم (2)
	نتائج اختبار الاستقرار	الملحق رقم (3)
	نتائج اختبار درجة التباطؤ	الملحق رقم (4)
	نتائج اختبار التكامل المشترك	الملحق رقم (5)
	نتائج اختبار السببية	الملحق رقم (6)

# المقدمة

أخذت العلاقات الدولية منحى جديد في ظل العولمة الاقتصادية ، فقد شهدت حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات تطورا كبيرا وأهمية بالغة بين الاقتصاديات الدولية مما نتج عنه تعاظم التنافسية الدولية التي أدت بالدول إلى التسابق لخلق بيئة اقتصادية أكثر ملائمة .

حيث كان لسعر الصرف التأثير البالغ عليها في هذا الجانب، والذي يعتبر حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم التبادلات، فأصبح يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص الناتج الداخلي الخام الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي (مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع ) ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسات أسعار الصرف الهادفة إلى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية، فقامت بعدة إصلاحات في هذا المجال والتي كانت مفروضة من طرف المؤسسات الدولية التي ركزت على ضرورة الإصلاح الهيكلي، و كان من أهم نتائجها تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج الداخلي الخام.

#### - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية ودور سعر الصرف في النشاط الاقتصادي، وكذا مدى تأثير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام في الجزائر .

#### - إشكالية الدراسة:

ومنه يتبادر إلينا التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج الداخلي الخام في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل العلاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة يمكن أن تتحقق؟

2- هل توجد علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف؟

#### - فرضيات الدراسة:

تعتمد معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار البترول وسعر الصرف ؛

## مقدمة عامة

الفرضية الثانية: وجود علاقة سببية تربط بين أسعار الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف؛

### - أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الهدف الآتي :

وهو أبرز أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وذلك بالاعتماد على الطرق الكمية الممكنة.

### - حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في كونها تمت على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2013، من خلال دراسة تأثير تغير سعر صرف الدينار على الناتج الداخلي الخام.

### - منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع في الجانب النظري، والمنهج القياسي للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها.

### - مرجعية الدراسة:

أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية :

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.

- استعمال شبكة الإنترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

### - أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري للبحث في هذا الموضوع يعود للأسباب الآتية :

- اهتمامي بالبحث في مجال الاقتصاد الكلي.

- إن الدور البارز الذي يؤديه سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي، أدى بي إلى إنجاز هذا البحث والذي من خلاله أسعى إلى كشف تأثيرات تغير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام.

### - صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء إنجاز هذا البحث، تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفوة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها في: التضارب الكبير في بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

### - هيكل الدراسة:

## مقدمة عامة

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، تقتضي الضرورة أن نتناول الموضوع في فصلين سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة، و يكون هاذين الفصلين على النحو التالي:

الفصل الأول يكون تحت الأديبات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والنتاج الداخلي الخام، حيث عولج فيه بعض العموميات حول سعر الصرف (مفهوم سعر الصرف، أنواع ووظائفه والعوامل المؤثر فيه والنظريات المفسرة له و أنظمة وسياسات سعر الصرف)، كما تطرق إلى النتاج الداخلي الخام من حيث مفهومه وأهميته وقياسه، كما يتناول هذا الفصل الدراسات والأبحاث السابقة.

أما الفصل الثاني فيستعرض متغيرات النموذج وتطورها وكذا الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة، ويستعرض أيضا مختلف النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية  
والتطبيقية للنتاج الداخلي الخام  
وسعر الصرف

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والنتاج الداخلي الخام

تمهيد

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة في المعاملات الدولية، لأنه الوسيلة الأساسية في عملية التبادل الدولي، فهو إبدال عملة أجنبية بعملة وطنية أو العكس وفق سعر معين يعرف بسعر الصرف.

كما يؤثر سعر الصرف على المؤشرات المختلفة للاقتصاد الوطني إيجاباً أو سلباً، ويتأثر بها أيضاً، ومن هذه المؤشرات الناتج الداخلي الخام باعتباره أهم مؤشرا يقيس مستوى النمو الاقتصادي في أي بلد.

لذا يتناول هذا الفصل مفاهيم عامة حول سعر الصرف والنتاج الداخلي الخام في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فيتطرق إلى أهم الدراسات والأبحاث السابقة؛

المبحث الأول: أدبيات حول سعر الصرف والنتائج الداخلي الخام.

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

هناك تعريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات

النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.<sup>1</sup>

- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة

الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات<sup>2</sup>

- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد

المحلي وباقي الاقتصاديات.<sup>3</sup>

- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد

المستوردة.

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر

الصرف.<sup>4</sup>

- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة

أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

\* التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي

الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي

المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

<sup>1</sup> د/شمعون شمعون - البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص 139

<sup>2</sup> د/محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ص 105

<sup>3</sup> د/عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 103

<sup>4</sup> د/ الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 96.

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

\* التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: \$1 = 59.67 دج.

### الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

أولاً: سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد<sup>1</sup>

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلاً ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كـالجزائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{Pd_z}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

P<sub>us</sub>: مؤشر الأسعار بأمريكا

P<sub>dz</sub>: مؤشر الأسعار بالجزائر

<sup>1</sup> د/ عبد المجيد قدي- مرجع سابق ص 103

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

تعطينا  $1\$/P_{us}$  القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما  $TCN/P_{dz}$  فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

$$\left\{ TCNE = \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \times 100 \right\}$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

حيث:  $(e^{er})_0(e^{er})_t$  سعر صرف عملة البلد؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$INER_{pr}$  مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

$e_0^p$  و  $e_t^p$  سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس  $t$  أو سنة الأساس  $0$ .

$e_0^r$  و  $e_t^r$  سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس  $t$  أو سنة الأساس.

$X_0^p$  قيمة الصادرات إلى الدولة  $P$  في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة  $P$  في حساب مؤشر لاسبيرز.

$Z_p$  حصة الدولة  $P$  من إجمالي صادرات الدولة المعنية  $T$  مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فستستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د/ عبد المجيد قدي- نفس المرجع. ص 104-105-106

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^P (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 = \sum_P Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \times 100 \right\}$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IRER_{pr} \times 100$$

حيث:  $P_0^P$  و  $P_t^P$ : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$P_0^r$  و  $P_t^r$ : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER^{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية .

### الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف:

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم ، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب ، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية = 35 دولار، وكانت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار .

إلا أن الأمر سرعان ما تجاوزه بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب ، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين أمهارة لنظام بريتون وودز ، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين .

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

النمط الأول : أنظمة سعر الصرف الثابتة

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر العملة إلى :

- عملة واحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار ، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي ، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي .
- سلة عملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين ، أو من العملات المشككة لوحدة حقوق السحب الخاص ، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا .
- ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات. هنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به؛<sup>1</sup>

النمط الثاني: الأنظمة المرنة لسعر الصرف

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل .

- التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق ( عرض و طلب ) ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححر من قيود سعر الصرف. ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة.

الفرع الثالث: تطور سعر الصرف بالجزائر:

### ☒ مرحلة الأولى: 1962-1973 (نظام الصرف الثابت)

بعد خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر كان النظام السائد فيما يخص العملة والنقد هو ذلك الموروث من النظام الفرنسي، أي أنه سنة 1962 كان لا زال التعامل بالفرنك الجزائري سائدا ، لكن هذا الوضع لم يدم بحيث عمد البنك المركزي الجزائري إلى تطبيق رقابة صارمة على الصرف وهذا من خلال مراسيم مارس ديسمبر سنة 1963؛<sup>2</sup>

إذا تطلعتنا النظام النقدي الدولي خلال هذه الفترة فإننا نجد مسيرا باتفاقيات بروتون وودز (Broton Woods)، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب؛

<sup>1</sup> د/ الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 103 - 104 .

<sup>2</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي" مرجع سابق ، ص. 155.

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

وفي إطار تلك الاتفاقيات وبعد خلق العملة الجزائرية المتمثلة في الدينار الجزائري سنة 1964 تم تحديد سعر الصرف للدينار الواحد بما يعادل 18,0 غ من الذهب. وحيث كان 1 دينار جزائري يساوي 1,25 فرنك فرنسي بين أوت 1969 وديسمبر 1973؛ لقد أدى ضعف العملة الفرنسية<sup>1</sup>

خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

### ☒ المرحلة الثانية: 1974-1987 (مرحلة نظام الترجيح)

اقتزنت هذه المرحلة بالتغيرات التي شهدتها النظام النقدي الدولي حيث شجعت تلك التطورات الجزائر ومنذ 1974 على إتباع طريقة جديدة في تسعير الدينار<sup>2</sup> مرتبط بسلة من عملات (تم ذكرها سابقا) حيث تم اتخاذ هذا القرار عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج<sup>3</sup>:

1- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيض عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية مختلف المدجلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

2- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

في إطار هذا النظام يتم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة من العملات حيث تمنح لكل عملة ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات لخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات ويتم الحساب بالطريقة التالية<sup>4</sup>:

❖ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي

حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة من خلال العلاقة  $\frac{(\$ / j_{i0}) - (\$ / j_{in})}{(\$ / j_{i0})}$  أو  $\frac{(\$ / j_{i0}) - (\$ / j_{in})}{(\$ / j_{in})}$  على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين  $(\$ / j_{i0})$  أو  $(\$ / j_{in})$  كمقام لحساب التغير؛

$(\$ / j_{i0})$ : سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة لسلة في سنة الأساس (1974)

$(\$ / j_{in})$ : سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة التسعير؛

<sup>1</sup> محمود حميدات، نفس مرجع، ص. 156.

<sup>2</sup> Youcef DEBBOUB, *le nouveau mécanisme économique en Algérie*, Edit. OPU, Alger, 2000, P. 68.

<sup>3</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص. 156.

<sup>4</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص. 157.

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

❖ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملة التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري

بالنسبة للدولار الأمريكي أي مجموع التغيرات النسبية  $\$/j_i$  مرجح بالمعامل  $(a_i)$  حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

❖ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري يتم هذا الحساب

يومية وفق الطريقة التالية:<sup>1</sup>

$$(\$ / DA)_n = (\$ / DA)_0 + \text{مجموع التغيرات النسبية } \$/j_i \text{ مرجحة بالمعامل } (a_i)$$

❖ في الأخير يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة

الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة. (تم شرح الطريقة في الفصل الأول).

### ✳ المرحلة الثالثة: 1988-1999 (مرحلة الانخفاض التدريجي)

جاءت هذه المرحلة بعد الانهيار المفاجئ في أسعار البترول (الصدمة البترولية) ل1986 ويمكن تصور النتائج التي قد يسببها تدهور حاد في سعر البترول من \$28 سنة 1985 إلى \$14 سنة 1986 في اقتصاد تمثل فيه هذه المادة المورد الرئيسي من العملات الصعبة، حيث أدى ذلك إلى "دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، نتج عن هذا العجز تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي الكلي نتيجة تدني الواردات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي حيث ظل هذا الأخير تابعا للسوق العالمية"؛

هذا الوضع والحالة التي شهدتها الاقتصاد الوطني من ركود في الفترة ما بين 1987-1990 أثبتت أن الأزمة لم تكن ظرفية بل كانت هيكلية أوجبت السلطات بالدخول في مجموعة من الإصلاحات الجذرية في مختلف المجالات، حيث كان الهدف من تلك الإصلاحات هو الانتقال التدريجي من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق وكانت أهم الإصلاحات تلك التي مست الجانب النقدي والمالي هذا مع الأخذ بعين الاعتبار استعادة الدينار لقيمتها الحقيقية الداخلية والخارجية؛ ابتداء من 1988 ألغي النظام الجامد الذي يربط سعر صرف الدينار الجزائري بسلة من العملات وحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العمومية ضمن سقف ائتمانية تتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتفاعل معها؛<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص 158.

<sup>2</sup> <http://dzexpose.net/play-532.html>

كما تجسدت تلك الإصلاحات في إطار قانون النقد والقرض 90-10 الذي نص على أن: "البنك المركزي هو الذي ينظم سوق الصرف"<sup>1</sup> كذلك "سعر صرف الدينار لا يجوز أن يكون متعدد". إضافة إلى رغبة السلطات النقدية منذ منتصف 1990 في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية، هذا وابتداء من 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، ثم صدر بعد ذلك قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 الذي منح للشركات والأفراد حق الحيازة للحسابات بالعملة الأجنبية.

أما فيما يخص تعديل معدل صرف الدينار، فقد تم هذا من خلال طريقتين:

### أ- الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب حيث سمح للدينار الجزائري بالانخفاض من خلال الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية 1991 وهذا لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الفترة؛

### ب- التخفيض الصريح:

كان أول إجراء في هذا المجال هو اتخاذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% وبهذا بلغ معدل الصرف 22,5 دينار لكل دولار حيث استقر عند هذا المعدل إلى غاية 1994 أين خفض مرة أخرى بنسبة 40% ليصل إلى 36 دينار / دولار وبعدها شهد الدينار استقرار نسبي بين 1996 إلى غاية 1999، لكن الجدير بالذكر في هذا المجال هو برنامج التعديل الهيكلي الذي عرفته الجزائر في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي نص في أحد شروطه على التخفيض من قيمة الدينار وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المطلب الأخير من المبحث الموالي؛

إضافة إلى ما سبق فإن الدينار الجزائري وبعد ربطه بسلة من 14 عملة أجنبية تمثل أهم الشركاء التجاريين للجزائر وهذا في الفترة بين 1974-1994 قامت السلطات النقدية بإتباع نظام الصرف ما بين البنوك ابتداء من 1995 أين تم إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك يصبح نظام الصرف في هذا الإطار نظام الصرف العائم؛

### ✘ المرحلة الرابعة من 2000-2010 (مرحلة تعزيز الدينار)

تجسد هذه المرحلة نتائج الإصلاحات وبرامج التعديل<sup>2</sup> التي أقيمت في المرحلة السابقة حيث أن التخفيضات المتتالية والانزلاق التدريجي في قيمة الدينار جعلت الفارق بين السعر الرسمي والموازي يتقلص؛ إن نظام الصرف السائد خلال هذه المرحلة إلى يومنا هذا هو النظام المعموم المدار تكون فيه العملة المستهدفة هي الدولار الأمريكي حيث شهد سعر الصرف في هذه الفترة

<sup>1</sup> المادة 188 من القانون 90-10 الصادر في 14-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط لتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، د.م.ج، الجزائر، 1999، ص. 248.

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

استقرار نسبيا حيث لم يتأثر كثيرا بالأحداث الخارجية في حين أنه كان متوقعا يكون لدخول الأورو حيز المعاملات التجارية منذ جانفي 2002 تأثيرا سلبيا على الفارق بين السعر الرسمي والموازي؛

و لكن الجمهور كان سريع التعامل به ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة وهذا لاستعداد الجهاز المصرفي لاحتواء طلبات التحويل الضخمة إذ أن هذه العملية سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فأغلبية المتعاملين (تجار ومستثمرين) في السوق الموازية قاموا بضخ أموالهم المتكونة أساسا من العملات الأوروبية في حساباتهم الجارية من أجل تحويلها إلى الأورو، هذا ما عزز الاحتياطي الرسمي لكن المتوقع هنا هو طلب هؤلاء المتعاملين لأموالهم بالأورو لاستخدامها لأغراض مختلفة وبهذا كانت السلطات تستمر في تخفيض قيمة الدينار خلال ديسمبر 2002 و جانفي 2003 وهو ما ساهم في تقارب السعرين؛

هذا ونعتبر هذه المرحلة بمثابة فترة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وعلى مستوى طل المجالات حيث عرفت الجزائر ارتفاع ملحوظ في قيمة الاحتياطات من العملة الصعبة فوصلت إلى ما يقارب 150 مليار \$ وهي قيمة يمكن بها تفادي أي صدمة خارجية وهو ما ثبت مع حدوث الأزمة المالية العالمية التي لم تمس الجزائر بالشكل القوي، إضافة إلى تدني قيمة الدين الخارجي وخروج الدولة من أزمة المديونية التي تكبدتها خلال سنوات التسعينات حيث كان الإعلان عن الدفع المسبق ل: 8 مليار \$ خلال شهر ماي 2006، كذلك انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول ل2006، وكل هذا كان له أثر واضح على قيمة الدينار الجزائري التي عرفت استقرارا، خاصة وأنها تزامنت مع قرار منع استيراد السيارات القديمة؛

إن استمرار الظروف السابقة الذكر والبرامج التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من تشجيع الاستثمارات الأجنبية والسياسات الاقتصادية المنتهجة هي في صالح الدينار وتدعيم قيمته لكن مع هذا يجب الإشارة إلى أن سعر صرف الدينار ورغم استقراره هناك اقتصاديون ينادون برفع قيمته نظرا للاحتياطي الكبير من العملة الصعبة مبررين كذلك بمحاولة رفع القدرة الشرائية للمستهلكين لكن المعارضين في هذا يرفضون فكرة رفع قيمة العملة الوطنية مبررين ذلك بأن السعر الحالي للدينار يشجع الصادرات وهو قرار محافظ البنك المركزي بكون الدينار لن ترفع قيمته؛<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، نفس المرجع، 248.

## المطلب الثاني: الناتج الداخلي الخام.

الفرع الأول: مفهوم الناتج الداخلي الخام وطرق قياسه:

أولاً: تعريف الناتج الداخلي الخام:

هناك عدة تعريفات للناتج الداخلي الخام نذكر منها:

- " هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج الداخلي الخام هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد"<sup>1</sup>.

- "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر أن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج"<sup>2</sup>.

- " قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعا استثمارية، تستخدم لأغراض الإنتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب"<sup>3</sup>.

- " مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها عن طريق عوامل الإنتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة"<sup>4</sup>.

- " القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب، ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي"<sup>5</sup>.

ومنه يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الأفراد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

ثانياً: طرق قياس الناتج الداخلي الخام:

هناك ثلاثة طرق لقياس PIB وهي: طريقة القيمة المضافة، طريقة الإنفاق، طريقة الدخل.

<sup>1</sup> محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 38.

<sup>2</sup> معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 73.

<sup>3</sup> مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 91.

<sup>4</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 26.

<sup>5</sup> نزار العيسى وابراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 95.

1: طريقة القيمة المضافة.

تعرف القيمة المضافة على أنها: الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حُلِّمت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالبا سنة<sup>1</sup>.

بموجب هذا الأسلوب يتم حساب الناتج الداخلي الخام من خلال طرح قيمة المواد أو السلع الوسيطة الداخلة في عملية الإنتاج كمستلزمات تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة من قيمة الإنتاج الكلية<sup>2</sup>.

وتحسب القيمة المضافة وفقا للطريقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج الكلي للوحدات الإنتاجية} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج} \dots (6)$$

وتفاديا لهذه الأزدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

2: طريقة الدخل.

يعرف إجمالي الدخل الخام بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، وبالتالي فلا بد أن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يدخل عليه ضمن الدخل المحلي<sup>4</sup>. يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل كما يلي<sup>5</sup>:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{أجور} + \text{ربوع} + \text{فائدة} + \text{ريح} + \text{الضرائب غير المباشرة} - \text{إعانات الإنتاج} + \text{الإهلاك}$$

$$\text{الرأسمالي} \dots (7)$$

3: طريقة الإنفاق.

يطبق هذا الأسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر الإنفاق الكلي هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التعامل الخارجي (X-M)<sup>6</sup>، ويحسب وفقا للبيغة التالية<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> حري محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 81.

<sup>3</sup> بسام الحجار، مرجع سابق، 22.

<sup>4</sup> خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 117-119.

<sup>5</sup> حسام داود، مرجع سابق، ص 79.

<sup>6</sup> معروف هوشيار، مرجع سابق، ص 84.

<sup>7</sup> حسام داود، مرجع سابق، ص 82.

$$PIB = C + I + G + X - M \dots (8) - 1$$

حيث:

**PIB**: الناتج الداخلي الخام.

**X-M**: الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات على الترتيب.

الفرع الثاني: محددات الناتج الداخلي الخام وأثره على رفاهية المجتمع:

بالرغم من أن الناتج الداخلي الخام يعتبر مؤشرا مهما لمستوى النشاط الاقتصادي وتستخدم نسبة التغير السنوي فيه إحصائيا لقياس النمو الاقتصادي، فقد تعرض إلى بعض الانتقادات في استخدامه كمقياس لرفاهية المجتمع أو في مقارنة رفاهية المجتمعات المختلفة على أساس مستوى ناتجها المحلي. وفيما يلي نذكر أهم هذه الانتقادات باختصار<sup>1</sup>:

- 1- لا يأخذ الناتج الداخلي الخام بعين الاعتبار النمو السكاني، لأنه لا بد من أخذ الجانبين المادي والبشري بعين الاعتبار عند قياس رفاهية المجتمع.
- 2- لا تعكس معدلات نمو الناتج الداخلي الخام أو الناتج المحلي للفرد الواحد نمط توزيع الدخل أو الناتج نفسه بين فئات المجتمع. فكلما زادت الفروقات الداخلية بين طبقات المجتمع الواحد يزداد الاختلاف في مستويات رفاهيتها وتقاس عادة هذه الفروقات بمقارنة النسب السكانية للمجتمع مع النسب الداخلية، فإذا تقاربت النسبتان فهذا يعني تقل الفروقات الداخلية وبالعكس إذا تباعدت النسبتان فهذا يعني تفاوت الفروقات الداخلية.
- 3- قد يكون لارتفاع الناتج الداخلي الخام نتائج جانبية مضرّة للمجتمع كتلوث البيئة مثلا.
- 4- تختلف المجتمعات في العالم بدرجات حسب طبيعة مشكلاتها الاجتماعية، ولا بد من تخصيص جزء من الناتج الداخلي الخام لمعالجة هذه المشكلات أو للإنفاق في سبيل السيطرة أو التغلب على الجوانب السلبية للمجتمع كمكافحة استخدام المخدرات والقضاء على الجرائم بأنواعها.
- 5- لا تعطي مقارنة الناتج الداخلي الخام بحد ذاتها فكرة واضحة وكاملة عن رفاهية المجتمع لأن المقارنة الإجمالية لا تحدد نوعيات السلع المنتجة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في قياس رفاهية المجتمع وبخاصة إذا علمنا بأن الناتج الكلي يشمل بعض السلع التي تثبت ضررها الصحي والاجتماعي كالمشروبات الكحولية.
- 6- بما أن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة فانه بطبيعة الحال لا يشمل السلع والخدمات المنزلية مثلا، فوجبات الطعام التي تقدم في المطاعم تدخل ضمن الناتج القومي ولكن الوجبات المنزلية مستثناة.
- 7- لا يعكس نمو الناتج الداخلي الخام مقدار الجهود التي تبذل في إنتاجه، فالمجتمع الذي يعمل 8 ساعات يوميا هو بالطبع أفضل حالا من المجتمع الذي يعمل 12 ساعة يوميا لإنتاج الكمية نفسها من السلع والخدمات.

<sup>1</sup> نزار العيسى وابراهيم سليمان، مرجع سابق، ص ص 123-126.

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والنتاج الداخلي الخام

لا يشمل الناتج الداخلي الخام الأعمال غير القانونية كالأعمال التي لا يصرح بها أو الصفقات التجارية التي لا تعلن لأسباب التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية وما شابه ذلك؛

الفرع الثالث: الناتج الداخلي الاسمي والناتج الداخلي الحقيقي:

1- الناتج المحلي الاسمي (النقدي):

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام<sup>1</sup>. ويعطى بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$PIBn = Q_a \cdot P_a + Q_b \cdot P_b + Q_c \cdot P_c + \dots + Q_n \cdot P_n \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

PIB n: الناتج المحلي الاسمي.

Q: الكميات.

P: الأسعار.

2- الناتج الحقيقي:

يحسب الناتج الحقيقي وفقا لأسعار ثابتة أي وفقا لأسعار السنوات السابقة ويعكس التغير فيه التغير في الكميات فقط، وهو يعتبر أكثر تعبيراً عن رفاهية المجتمع من الناتج القومي النقدي.

ويحسب كما يلي<sup>3</sup>:

$$PIBr = \frac{PIBn}{PR} \cdot 100 \dots \dots \dots (5)$$

حيث:

PR: الرقم القياسي لأسعار.

PIBr: الناتج الحقيقي.

<sup>1</sup> خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 107.

<sup>2</sup> حسام علي داود، مرجع سابق، ص 68.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2004-2005، ص 19.

المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام.

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري، هذا التغير متمثل في أثر سعري وأثر حجمي. ولكي يكون الميزان التجاري موجبا يجب أن يكون أثر الزيادة في حجم الإنتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم كما توضحه العلاقة الرياضية التالية<sup>1</sup>:

$$\partial BC = -m \partial Q - (\varepsilon_b - \varepsilon_p)(\partial e - \partial P) > 0 \Rightarrow \partial Q < \frac{-(\varepsilon_t - \varepsilon_p)}{m} (\partial e + \partial p) \dots (26)$$

ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي:

$$\partial Q = \frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1+m-c(t-1)-\alpha} (\partial e + \partial p) \dots (27)$$

وبالتعويض في المعادلة ينتج لدينا الشرط النسبي التالي:

$$\frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1+m-c(t-1)-\alpha} < \frac{-(\varepsilon_b + \varepsilon_p)}{m} \dots (28)$$

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة، يعبر عن نسبة الزيادة في حجم الناتج الوطني الخام الواجب إنتاجه لتحسين الميزان التجاري نتيجة لعملية التخفيض، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة تؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي. يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي:

$$P \cdot Q = P_e (C + I + G) + BC \dots (29)$$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة (متساوية) في جوار توازن الميزان التجاري وتقترب في قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج الداخلي الخام يقترب من الطلب الداخلي عليه، وباعتبار ثبات الأحجام، فإن عملية مفاضلة الأسعار:

$$P \cdot Q = P_e (C + I + G) + BC \dots (30)$$

ولدينا المعادلة التالية لتفاضل الميزان التجاري:

$$\partial B.C = P \cdot M (\varepsilon_b + \beta \varepsilon_p - 1) \left( \frac{\partial e}{e} \right) \dots (31)$$

مع  $\beta$  نسبة تغطية المبادلات الخارجية بـ:

$$\beta = \frac{P_x X}{P_m m} \dots (32)$$

<sup>1</sup> بن قدور علي، مرجع سابق، ص ص 136-137.

من المعادلة السابقة ينتج لدينا:

$$\partial BC_p = \varepsilon_t(\partial P + \partial e - \partial P_k) \dots (33)$$

$$Q(\partial P - \partial P_k) = \varepsilon_p(\partial P + \partial e - \partial P_k) \dots (34)$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد وفق العلاقة الرياضية:

$$C = c(1 - t) Q(\partial p + \partial p_k) \dots (35)$$

ومنه على مرونة الاستهلاك:

$$\varepsilon_c = c(1 - t)\varepsilon_p \dots (36)$$

وبالتالي حتى يعطي التخفيض آثار حسنة على الميزان التجاري وبالتعدي إلى الآثار الحجمية أي ارتفاع الناتج الداخلي الخام والآثار السعرية يجب أن تكون الأجور غير تامة التبعية لأسعار، وذلك حتى لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الآثار السعرية للتجارة الخارجية والمعطاة بالعلاقة التالية:

$$\varepsilon_t > \varepsilon_p \left[ 1 + m \frac{1-c(1-t)}{1-c(1-t)-a} \right] \dots (37)$$

وبالتالي إعطاء شرط أهم من شرط مارشال لينز المتمثل في شرط المرونة  $t > \varepsilon_p$  ليس فقط لتحسين الميزان التجاري بل يتعدى لرفع الناتج الداخلي الخام؛

المبحث الثاني: عرض بعض الدراسات والأبحاث السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: دراسة علي وأبو السعود، (2007)، بعنوان "العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر، دراسة تحليلية قياسية".

هدف هذا البحث لتحديد العلاقة بين سعر الصرف الإسمي في مصر وسعر الصرف الحقيقي، كذلك تحديد طبيعة العلاقة السببية التي تربط سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر، وتحديد الوزن النسبي للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي في تفسيرها للتغيرات المستقبلية في الناتج المحلي الحقيقي في مصر وذلك للفترة من عام 1978 حتى عام 1999. وأوضحت نتائج تحليل الارتباط الثنائي أن علاقة السببية هي بين سعر الصرف الحقيقي إلى الناتج الحقيقي وليس العكس، وقد استخدم الباحثان نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

• لم يترتب على التخفيض الإسمي للقيمة الخارجية للعملة المصرية تخفيض حقيقي لها خلال فترة الدراسة، حيث كان سعر الصرف الحقيقي مرتفعاً نسبياً، وهذا يعني أن الجنيه المصري كان مقوماً بأعلى من قيمته، وهذا ما يعني أن سعر الصرف الإسمي كان منحرفاً عن سعر الصرف التوازني.

• أوضحت نتائج الدراسة أن علاقة السببية كانت بين سعر الصرف الحقيقي إلى الناتج الحقيقي خلال فترة الدراسة.  
• أوضحت الدراسة أن الآثار الانكماشية على الناتج المحلي الحقيقي في مصر مرتبطة بارتفاع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح، بمعنى أن الآثار الإيجابية على الناتج المحلي الحقيقي في مصر مرتبطة بانخفاض سعر الصرف الحقيقي؛

**الدراسة الثانية: دراسة عمار، (2003)، بعنوان: "تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري."**

تهدف هذه الدراسة لبحث أثر تخفيض الجنيه المصري على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، ولبحث تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالإضافة لغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي "أي انخفضت قيمة الجنيه المصري" انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن تخفيض قيمة الجنيه المصري له تأثير انكماشى على الناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة ضعيفة.

• توجد علاقة طردية بين كل من الاستثمارات والصادرات مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فزيادة كل من الصادرات والاستثمار يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

• توجد علاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، وتوجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وتلك علاقة ضعيفة؛

**الدراسة الثالثة: دراسة عاشور، (2009)، بعنوان: "تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي". دراسة تطبيقية**

**على مجموعة دول نامية للفترة 1974-2006**

هدفت هذه الدراسة للتأكد من وجود علاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد من أجل دراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي. وقد توصلت للنتائج التالية:

• أن معدل النمو تحت نظام سعر الصرف الثابت هو الأعلى من بين الأنظمة الأخرى، وذلك لمجموعة الدول النامية الأقل صناعة وبغض النظر عن مستوى الدخل الفردي.

• علاقة أنظمة الصرف الوسيطة بالنمو الاقتصادي كانت أكثر وضوحاً مع الدول مرتفعة الدخل، وتشير الدراسة بأن معدل النمو تحت أنظمة الصرف الوسيطة أعلى من معدل النمو تحت أنظمة الصرف المرنة.

• توجد علاقة إيجابية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية الأقل تطوراً في الصناعة؛

- Havva Mohammed parast Tabas et Mohammad Reza Mirzaeenezhad and Teimour Mohammadi ; **The Effect of the Real Effective Exchange Rate Fluctuations on Macro-Economic Indicators (Gross Domestic Product (GDP), Inflation and Money Supply); INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS; VOL 4, NO 6; OCTOBER 2012 :**

تبين هذه الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على المؤشرات الاقتصادية الكلية ( الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود والتضخم)، في جمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة (1973-2007)، واستخدم الباحثون الاختبارات التالية : نماذج VAR، اختبار جرانجر، واختبار تصحيح الخطأ. وقد أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة بين كل من سعر الصرف والمؤشرات الكلية المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود والتضخم، وكانت كالتالي:

- وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في المدى الطويل.
- وجود علاقة إيجابية بين مؤشر أسعار الاستهلاك والناتج المحلي في المدى الطويل.
- وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.
- لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل.
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في المدى الطويل، أي أن سعر الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يؤثر في سعر الصرف.
- الصدمات في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى التقليل من الناتج المحلي وعرض النقود؛

(Mcperson,2000), "Exchange Rates and Economic Growth in Kenya: An Econometric Analysis".

هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين معدل سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1970-1996، وحللت العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي ونمو الناتج المحلي، وتم اشتقاق العلاقة بثلاث طرق هي، نموذج الاقتصاد الكلي المحدد، ونموذج الانحدار التلقائي، وطريقة المعادلة الواحدة. ومن نتائج التقديرات وجد الباحث أنه لا

## الفصل الأول: - الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والناتج الداخلي الخام

يوجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا ولكن يوجد علاقة غير مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي من عدة قنوات تتضمن، الاستثمار، إجمالي الواردات، الإنتاج الزراعي، والمساعدات الخارجية، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر في تلك المتغيرات التي تعتبر من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، فتأثير سعر الصرف عليها يؤدي للتأثير على النمو الاقتصادي ولكن بطريقة غير مباشرة. وتشير نتائج الانحدار التلقائي إلى أن معدل سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي الحقيقي غير مترابطات بشكل أساسي، ولكن في المدى الطويل لا يمكن الفصل بينهما أما في المدى القصير فتوجد علاقة ضعيفة وغير مباشرة، وتوصلت الدراسة بأن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بالسياسات المالية والنقدية، والمنح والمساعدات الخارجية وعوامل اقتصادية أخرى كنمو الصادرات، وهذه العوامل مجتمعة ينتج عنها مغالاة في سعر الصرف الحقيقي الذي يعمل لغير صالح النمو، كما توصلت إلى أن التحسينات في أسعار الصرف وحدها لن تكون دقيقة لإحياء النمو في كينيا ولكن يجب أن تكون التحسينات في أسعار الصرف ضمن برنامج إصلاح اقتصادي؛

### المطلب الثاني: المقارنة والتعليق.

الفرع الأول: المقارنة.

أوضحت دراسة علي وأبو السعود أن علاقة السببية كانت سعر الصرف الحقيقي إلى الناتج الحقيقي خلال فترة الدراسة، على عكس ما توصلنا إليه في الدراسة فإنه لم يكن هناك أي علاقة سببية بين سعر الصرف والناتج الداخلي الخام. أما دراسة عمار فقد توصلت إلى وجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي "أي انخفضت قيمة الجنيه المصري" انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن تخفيض قيمة الجنيه المصري له تأثير انكماش على الناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة ضعيفة، وهو نفس ما توصلنا إليه في دراستنا. وكما هو الحال بالنسبة لدراسة Teimour Mohammadi وآخرون في المدى الطويل. أما دراسة Mcpherson فقد توصلت إلى إنه لا يوجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: التعليق.

● قام الباحثان علي باختبار السببية وذلك للحكم على وجود علاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر وهذا ربما غير كافي للحكم فلا بد من القيام بإجراء اختبار هوهانسن جيسلس Johansen Juselius Test لتأكد من ذلك؛

وكذلك بالنسبة لكل من عمار وعاشور فقد قام كل منهما باختبار الانحدار المتعدد وهذا ربما غير كافي للحكم على وجود علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي فلا بد من القيام بإجراء اختبار هوهانسن جيسلس Johansen Juselius Test والسببية، كما هو الحال بالنسبة لـ Mcpherson ؛

أما بالنسبة Teimour Mohammadi وزملائه كان لابد من القيام بإجراء اختبار هوهانسن جيسلس Johansen Juselius Test للتأكد من وجود أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛

### خلاصة الفصل الأول:

يمثل سعر الصرف سعر عملة مقابلة عملة أخرى، وهو أداة ربط بين مختلف الاقتصاديات، وقد عرفت أنظمة الصرف تطورا كبيرا بدءا من نظام الصرف الثابت فنظام الصرف الحر ثم نظام الصرف المقيد، لتتطور سياسات سعر الصرف المنتهجة مع الأنظمة المطبقة.

كما يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية وهو يؤثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية ومن أهم هذه المؤشرات الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الإجمالي) الذي يعد من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي فهو يعبر عن قيمة السلع المنتجة في اقتصاد بلد ما. فتخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة وتطور الصادرات وانخفاض الواردات، مما يعني تحسن الميزان التجاري، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام.

الفصل الثاني: دراسة أثر سعر

الصرف على الناتج الداخلي الخام

## تمهيد

بالنظر إلى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة، فقد وجب استخدام نموذج التكامل المشترك لدراسة النموذج، وهو من النماذج الانحدارية التي تدرس العلاقات التشابكية بين المتغيرات وتقدر العلاقات [بويلا المدى بين المتغيرات، فبعض المتغيرات الاقتصادية تتحرك بانتظام بمرور الزمن لذا يجب تقدير العلاقة التوازنية [بويلا الأمد بين هذه المتغيرات. لذا يتطرق هذا الفصل إلى تحديد أو تقديم للنموذج المستخدم في دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ثم تطور هذه المتغيرات في الجزائر للفترة (1970-2013) وكذا الأدوات والنماذج القياسية التي ستستخدم في دراسة هذا النموذج و هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيستعرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها.

### المبحث الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته وأدوات الدراسة.

بعد دراسة العلاقة النظرية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي والاطلاع على بعض الدراسات السابقة، لابد من تحديد نموذج لدراسة الموضوع وتحديد متغيراته، وهذا ما يستعرضه هذا المبحث. حيث يتناول هذا المبحث تحديد النموذج المقترح لإجراء الدراسة وتحديد متغيراته بالإضافة إلى تعريف وتطور المتغيرات المدرجة في النموذج.

### المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة وتطور متغيراته.

#### الفرع الأول: تحديد نموذج الدراسة.

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2013 إي أن حجم العينة المستعملة هي 33 مشاهدة وذلك بالنسبة لجزائر أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل وتشمل الدراسة المتغيرات التالية:

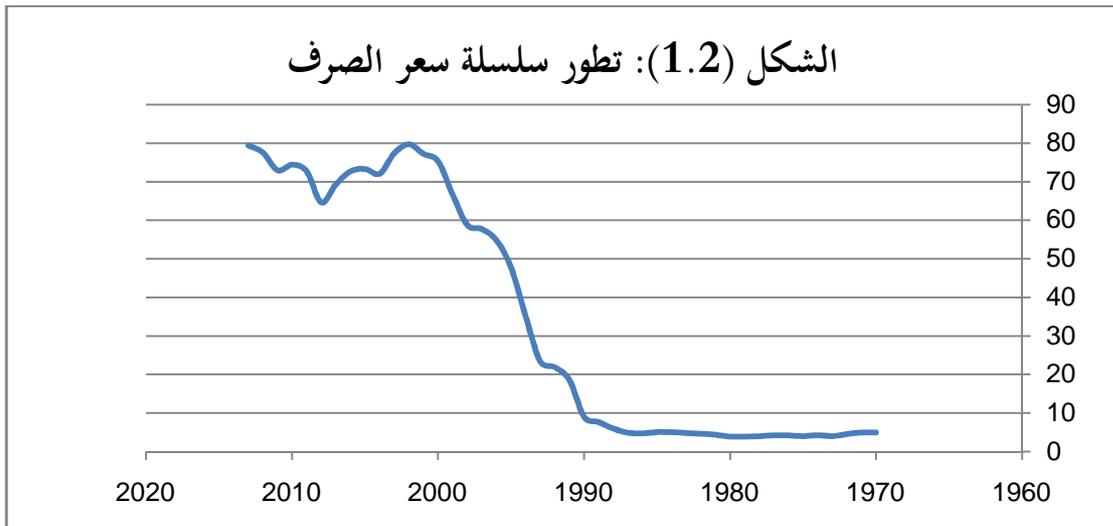
- بالنسبة لمتغيرة سعر الصرف: والمعبرة عن سعر الصرف الدينار الجزائري بالدولار، والتي نرمز لها بـ TCH، بعد إدخال اللوغاريتم  $\log tch(ltch)$  ومعليات المتغيرة مأخوذة من البنك الدولي؛
- بالنسبة لمتغير الناتج الداخلي الخام: والمعبر عن الناتج الداخلي الخام بالدينار الجزائري، والذي يرمز له بالرمز PIB، بعد إدخال اللوغاريتم  $\log pib(lpib)$  ومعلياته مأخوذة من البنك الدولي؛

#### الفرع الثاني: تطور متغيرات الدراسة.

لتوضيح تطور متغيرات الدراسة سنقوم بتمثيلها بيانيا ويمكن تمثيل المتغيرات الدراسة بيانيا كما يلي

✓ بالنسبة لسعر الصرف: يمكن تمثيل سعر الصرف بيانيا على النحو التالي:

الشكل رقم (1.2): التمثيل البياني لسلسلة أسعار الصرف



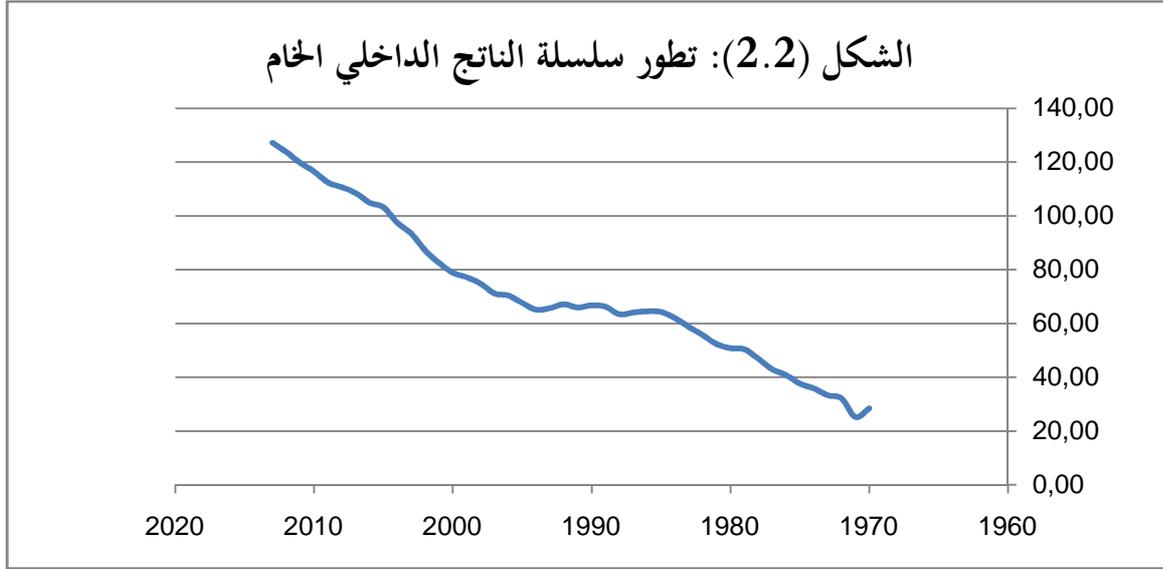
من إعداد المؤلف باستخدام برنامج Excel

## الفصل الثاني: تقدير أثر الصرف على الناتج الداخلي الخام

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ التقلبات التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري منذ سنة 1970، ففي السنوات الأولى عرف انخفاض استمر إلى عام 1990 تم ارتفاع بشكل ملحوظ سنة 1991 إلى أن تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لدولار بالآزمة المالية لسنة 2008 حيث نلاحظ أنه سجل انخفاض ملحوظ وصل إلى 64,58 في سنة 2008 حيث يفسر هذا بانخفاض قيمة العملة الأمريكية، ومن بعدها عاد سعر الصرف بالارتفاع من جديد إلى غاية 2013

✓ بالنسبة لمتغير الناتج الداخلي الخام: يمكن تمثيل سعر الصرف بيانيا على النحو التالي:

الشكل رقم (2.2): التمثيل البياني لسلسلة الناتج الداخلي الخام:



من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية، والذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، نجد أنه عرف نموا مطردا خلال الفترة (1970-1986)، حيث بلغ نحو 46 مليار دولار كمتوسط سنوي، ثم بدأ في التدهور نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت به، وذلك إلى غاية سنة 1988 أين بلغ 63.44 مليار دولار، ليشهد بعدها نوعا من التذبذب البسيط، ويمكن اعتبار الفترة (1987-1994) كمرحلة استقرار للناتج الداخلي الخام، حيث بلغ متوسط هذه الفترة نحو 65.56 مليار دولار. اعتبارا من سنة 1995 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة، سجلت قيم الناتج الداخلي الخام منحني تصاعديا متسارعا، حيث انتقل من 67.62 مليار دولار سنة 1995 إلى 127.92 مليار دولار سنة 2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها بلا شك الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. من خلال كشف وتحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، يتبين أن الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار وعدم توهله للصمود أمام الصدمات الخارجية؛

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية لدراسة:

الفرع الأول: اختبار ديكي - فولار (Dickey-Fuller, 1979):

تهدف اختبارات ديكي - فولار (Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى<sup>1</sup> AR(1)، والذي يكتب على الشكل :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الحدودي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:  $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، واتضح أن  $\hat{\phi} = 1$  فإن المتغير  $Y_t$  يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار؛

و بطرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المعادلة  $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$  نتحصل على الصيغة التالية :

$$\begin{aligned} \nabla Y_t &= (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \\ \nabla Y_t &= \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda \end{aligned}$$

حيث:  $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0$$

إي أنه إذا كان  $\lambda = 0$ ، فإن  $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يُقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ I(1). أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2)، إلى غاية الرتبة d؛ وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)؛

<sup>1</sup> DICKEY D.A , FULLER W.A, **distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979, P 431.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة تتبع الخطوات التالية :

1. نقوم بحساب ما يسمى بـ  $\tau$  بعد تقدير الصيغة  $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة  $\hat{\phi}$  على الخطأ المعياري لها، أي :  

$$\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$$
2. لا نستطيع مقارنة  $\tau$  المحسوبة بقيم  $t$  الجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن  $\tau$  الجدولية في جداول معدة خصيصاً بواسطة Dickey & Fuller؛
3. القرار:

➡ إذا كانت  $\tau_c$  المحسوبة  $\tau_t <$  الجدولة : نرفض فرضية العدم  $H_0 : \phi = 1$  أو  $\lambda = 0$  ، ونقبل الفرضية

البديلة  $H_1 : \phi \neq 1$  (أو  $\lambda \neq 0$ )، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة؛

➡ إذا كانت  $\tau_c$  المحسوبة  $\tau_t >$  الجدولة : نقبل فرضية العدم  $H_0 : \phi = 1$  ونرفض الفرضية البديلة

$H_1 : \phi \neq 1$  ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة؛

و لقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey-Fuller باستخدام عدد من  $\square$  بيغ الانحدار تتمثل في <sup>1</sup> :

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + b t + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا  $\lambda = \phi - 1$  تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن اختبار الفرضية  $H_0 : \lambda = 0$  هو نفسه اختبار الفرضية  $H_0 : \phi = 1$  . مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت  $C$  في

الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن  $t$  في الصيغة (3) ؛

وفي كل  $\square$  بيعة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$

$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 623.

إذا تحققت الفرضية  $H_0: \phi=1$  ( $H_0: \lambda=0$ ) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة؛ وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي  $\varepsilon_t$  فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور؛ في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج  $\varepsilon_t$  عبارة عن صدمات عشوائية افتراضاً، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981) اختباراً يسمى باختبار ديكي فولار المطور؛

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية  $H_1: |\phi| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى<sup>1</sup>:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة  $p$  حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz .

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية  $\nabla Y_{t-j+1}$ ، حيث  $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ،  $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: اختبار جوهانسن جيسلس **Johansen Juselius Test**:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل جرانجر في كونه يصلح في حالة العينة الصغيرة وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen 1988-1991; Johansen Juselius) إجراء اختبارين؛

#### (a) اختبار الأثر **Trace<sup>3</sup>**:

يتم اختبار فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) الفرض البديل ( $I=q$ ) ويحسب بالصفة التالية:

<sup>1</sup> DICKEY D.A , FULLER W.A, **Likelihoob ratio tests for autoregressive time series with a unit root** , Vol 49, 1981, P1072.

<sup>2</sup> سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 144.

<sup>3</sup> كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق المحددات التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012، ص 155.

بحيث تمثل:

T: حجم العينة

R: عدد متجهات التكامل المشترك

إذ  $\lambda_p, \dots, \lambda_{r+1}$  هي اصغر قيم المتجهات الذاتية  $p-I$  وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأقل  $r$  أي إن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي  $r$ ؛

(a) اختبار القيمة القصوى  $(\text{Max } \lambda)$ :

الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود  $r$  من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود  $r+1$  من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان  $LR$  عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك.

نموذج تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (OCM)؛ ويمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ باستخدام الصيغة التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

إذا يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي  $(\Sigma)$  حيث:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الخطأ من شكل المتوسطات المتحركة ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:4

<sup>1</sup> عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ومحددات الطلب على ورايات المملكة السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 24؛

$$z_t = \beta\mu + \beta\varphi(l)s_t + \beta\varphi(l)e_t$$

حيث:

$T_{zu}$ : تمثل علاقة غير مستقرة لان شعاع المسار العشوائي غير مستقر؛

وباقى المتغيرات الأخرى تمثل علاقة مستقرة؛

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

حيث:

$\Delta y_t$ : تمثل علاقة مستقرة؛

$c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q \Delta y_{t-1} + u_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة ولإرجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة:

$$z_{t-1} = \alpha (y_{t-1} - \delta(t-1))$$

وبالتالي لدينا ثلاثة حالات:

**الحالة الأولى:** إذا كانت رتبة المصفوفة  $(\varphi)$  ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، فإننا نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء؛

**الحالة الثانية:** إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات؛

**الحالة الثالثة:** إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير هي طريقة (Engles-Granger) أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة<sup>1</sup> (Johannsen)؛

ويمكن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء حسب (Engle - Granger) وفق الخطوات التالية:

تقدير علاقة المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> موري سمية، اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2009، ص 211.

$$\Delta y_t = c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_t \Delta y_t + \mu_t$$

تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وفق العلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + x_2 e_{t-1} + U_t (a_2 < 0)$$

الفرع الثالث: اختبار السببية لجرانجر (Granger)

قام جرانجر بوضع مصطلحي السببية والخارجية بحيث يكون المتغير  $y_1$  مسبب ل  $y_2$  إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل  $y_1$  عند إدخال المعلومة المتعلقة ب  $y_2$ ؛ ويقال أن  $x$  تسبب في  $y$  عن طريق القيم السابقة للمتغير  $x$  بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير  $y$  كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير  $y$  فقط؛

فلو أن  $x$  و  $y$  يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين  $x$  و  $y$  في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من  $x$  و  $y$ ؛<sup>2</sup>

وفي سنة 1969 قام Granger باختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، ويجري هذا اختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة ( $p$ ) للمتغيرين  $y_1$  و  $y_2$  المستقرين كالتالي:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0^0 \\ b_0^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية ( $H_0$ ):

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots b_p^1 = 0$$

فانا هذا يعني أن ( $y_{2t}$ ) يسبب ( $y_{1t}$ )؛

وإذا تم قبول الفرضية ( $H_0$ ):

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots a_p^2 = 0$$

فهذا يعني أن ( $y_{1t}$ ) يسبب في ( $y_{2t}$ )؛

وإذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: ( $y_{1t}$ ) يسبب في ( $y_{2t}$ ) و ( $y_{2t}$ ) يسبب في ( $y_{1t}$ ) فتكون هنالك حلقة رجعية؛

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011-2012 ص 166-167

<sup>2</sup> - عبدا لقادر محمد عطية؛ مرجع سابق، ص 685؛

المبحث الثاني عرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

الفرع الأول: اختبار الاستقرارية.

إن احد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هنالك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات محل الدراسة، ومن اجل إجراء اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الخاصة بدراستنا التطبيقية استعملنا اختبار (ADF) على سلسلة سعر الإرف وأسعار البترول، وذلك باستعمال برنامج Eviews8،

$$H_0 : Q = 1 \quad \text{لاختبار الفرضية العديمة}$$

$$H_1 : Q \neq 1 \quad \text{ضد الفرضية البديلة}$$

وذلك تحت القرارات التالية:

إذا كانت  $T_t < T_c$  نقبل الفرضية العديمة ( $H_0$ ) أي أن السلسلة غير مستقرة وذلك لوجود الجذر الواحد؛

إذا كانت  $T_t > T_c$  نرفض الفرضية العديمة ( $H_0$ ) أي أن السلسلة الزمنية مستقرة،

وبعد تطبيق برنامج eviews نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (1.2): اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف.

المتغير	مستوي المعنوية	القيم الحرجة ل ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
سعر الصرف	1%	-2.621185	1.227358	0.9415
	5%	-1.948886		
	10%	-1.611932		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج eviews8؛

من خلال الجدول رقم (1-2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (1.227358) وهي اصغر من القيم الحرجة (الجدولية) (-2.621185) (-1.948886) (-1.611932) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10%، على الترتيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العديمة مما يعني وجود جذر الوحدة أي أن سلسلة أسعار الإرف غير مستقرة، ونلاحظ من خلال الاحتمال الذي يساوي 0.9415 فهو اكبر من درجة المعنوية 1%، 5%، 10% أي أن السلسلة غير مستقرة؛

## الفصل الثاني: تقدير أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام

ومن اجل إرجاع السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الصرف مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى، وباستعمال برنامج eviews نحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم (2.2): اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف للفروق من الدرجة الأولى؛

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة ل ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
سعر الصرف	1%	-2.621185	-3.551158	0.0007
	5%	-1.948886		
	10%	-1.611932		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج eviews8؛

نلاحظ من الجدول رقم (2-2) أن القيمة المحسوبة أكبر من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة تساوي (-3.551158) أنها اصغر من القيم الجدولية (-2.621185)، (-1.948886)، (-1.611932) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) مما يعني عدم وجود جذر الوحدة أي أن سلسلة أسعار الصرف مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي:  $I(1) \rightarrow tch$ ؛

الجدول رقم (3.2): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة ل ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الناتج الداخلي الخام	1%	-2.621185	5.103532	1.0000
	5%	-1.948886		
	10%	-1.611932		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج eviews8؛

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن الاحتمال والذي يساوي 1.0000 أكبر من درجة المعنوية 1%، 5%، 10% ، إذا نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونرفض ( $H_1$ ) وعليه فان سلسلة أسعار البترول تعاني من جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة ؛

ولجعلها مستقرة سنقوم بالفروقات من الدرجة الأولى ونتحصل على النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.2): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام للفروق من الدرجة الأولى؛

المتغير	مستوي المعنوية	القيم الحرجة ل ADF	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الناتج الداخلي الخام	1%	-2.621185	-5.164501	0.0000
	5%	-1.948886		
	10%	-1.611932		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج eviews8؛

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة ل ADF والتي تساوي (-5.164501)، بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة (-2.621185)، (-1.948886)، (-1.611932) عند مستوي معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وعليه فان سلسلة الناتج الداخلي الخام مستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، كما يمكن الحكم من خلال الاحتمال فنلاحظ أن الاحتمال والذي يساوي (0.0000) وهو اقل من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% أي أنها مستقرة، ومتكاملة من الدرجة الأولى أي:  $PIB \rightarrow I(1)$

#### الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـ Johansen:

من خلال اختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف والناتج الداخلي الخام نلاحظ أنهما مستقران ومتكاملان من نفس الدرجة، وبالتالي فان الشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المتزامن بين السلسلتين متحقق أي أن:

ولتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم باستخدام اختبار Johansen الذي يعتمد على اختبار الأثر واختبار القيمة العظمي؛

بحيث إذا كانت قيمة الأثر ( $\lambda$ Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فاننا نرفض  $H_0$ ، بحث كانت الفرضيات كالتالي:

$H_0$ : عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين؛

$H_1$ : وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين؛

## الفصل الثاني: تقدير أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام

وقبل القيام بالاختبار لابد من تحديد درجة التباطؤ وستقوم بتحديدتها كما يلي:

### ○ درجة مدد التباطؤ الزمني:

اعتمدت مجموعة من المعايير لتحديد درجة التباطؤ الزمني، ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني نختار اقل قيمة لكل المعايير ماعدا معيار فناجذ أكبر قيمة والتي يقابلها التباطؤ الأمثل وبعد تطبيق برنامج Eviews، تظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): نتائج اختبار درجة التباطؤ الزمني؛

درجة التباطؤ	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-53.63898	-	0.055366	2.781949	2.866393	2.812482
1	118.6415	318.7190	1.23e-05	-5.632077	-5.378745	-5.540481
2	129.9330	19.75999	8.55e-06	-5.996649	-5.574429*	-5.843987
3	133.7553	6.306834	8.66e-06	-5.987765	-5.396657	-5.774039
4	140.7691	10.87145*	7.52e-06*	-6.138457*	-5.378461	-5.863666*

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المعايير تشير إلى أن (4) هو درجة التباطؤ المثلى فبالنسبة إلى المعايير (HQ)، (FPE)، (AIC)، (SC)، فإن اقل قيمة هي في درجة التباطؤ رقم (4)؛

الجدول رقم (6.2): نتائج اختبار التكامل المشترك بالنسبة لـ  $\lambda_{Trace}$ ؛

الفرضيات	$\lambda_{Trace}$	القيم الحرجة عند 5%	الاحتمال
R=0	29.94888	15.49471	0.0002

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (6-2) نلاحظ انه من خلال الفرضية الأولى R=0 أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والتي تساوي 29.94888 فهي أكبر من 15.49471، فإننا نرفض  $H_0$  وبالتالي وجود تكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة؛

الجدول رقم (7.2): نتائج اختبار التكامل المشترك بالنسبة لـ  $\lambda_{Max}$ ؛

الفرضيات	$\lambda_{Max}$	القيم الحرجة عند 5%	الاحتمال
R=0	28.58839	14.26460	0.0002

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews8؛

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة القصوى لاختبار جوهانس أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا بالنسبة لفرضية (R=0) بحيث نجد 28.58839 اقل من 14.26460 وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول بأنه لا توجد علاقة تكامل المشترك بين متغيرات الدراسة؛

### الفرع الثالث: اختبار السببية لGranger.

من المعروف أننا نقوم بهذا الاختبار في حالة وجود علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات محل الدراسة وقد توصلنا في دارستنا إلى أن اختبار التكامل المشترك كانت نتيجته ايجابية وهي وجود علاقة المدى الطويل بين متغيرات الدراسة أي لا بد من إجراء اختبار السببية بينهما وسنبين نتائج اختبار سببية جرانجر بين المتغيرات محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8.2): نتائج اختبار السببية بين سعر الصرف والناتج الداخلي الخام؛

الفرضية العدمية	إحصائية فيشر	الاحتمال
الناتج الداخلي الخام لا تسبب في سعر الصرف	1.47491	0.2317
سعر الصرف لا تسبب في الناتج الداخلي الخام	1.52012	0.2248

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews8؛

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى الاحتمال تسبب الناتج الداخلي الخام في سعر الصرف والذي يساوي 0.2317 نلاحظ انه أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية العدمية أي أن أسعار البترول لا تسبب في سعر الصرف، وكذلك احتمال تسبب سعر الصرف في الناتج الداخلي الخام والذي يساوي 0.2248 أكبر من مستوى المعنوية 5% أي أن سعر الصرف أيضا لا تسبب في الناتج الداخلي الخام؛

### المطلب الثاني: مناقشة النتائج

❖ من خلال اختبار الاستقرار لكل من الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف تبين أن سلسلة الناتج الداخلي الخام غير مستقرة عبر الزمن في مستواها وهذا طبيعي نظرا للعوامل المؤثرة فيه ، ولكنها استقرت في مستواها الأول (بعد إجراء الفروق الأولى)؛

❖ وفي ما يخص سلسلة سعر الصرف الدينار الجزائري فهي أيضا غير مستقرة عبر الزمن في مستواها، وهذا نظرا لتقلب العوامل المؤثر عليه مثل سعر الذهب ونسبة الاحتياطي من الذهب، فهذه العوامل سبب في عدم استقرار سعر الصرف في مستواها، ولكنها استقرت بعد اخذ الفرق الأول لها؛

## الفصل الثاني: تقدير أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام

- ❖ وبما أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في نفس المستوى أي بعد اخذ الفروق الأولى لها فهذا يعني انه يمكن أن تكون بينها علاقة المدى الطويل؛
- ❖ وفي ما يتعلق باختبار التكامل المشترك فقد اثبت على أنه توجد علاقة المدى الطويل بين سعر الصرف الجزائري والناتج الداخلي الخام، في حين أن اختبار السببية أثبت عدم وجود علاقة سببية بينهما؛

خلاصة الفصل:

تطرق هذا الفصل إلى تقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) قياسيا بهدف دراسة العلاقة التشابكية الموجودة بين متغيرات الدراسة، واستعراض أدبيات التكامل المتزامن انطلاقا من مفهوم التكامل المشترك وشروط تطبيقه وذلك باختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية والتي يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، إلى طريقة اختبار التكامل المتزامن واختبار السببية؛

ومن خلال استعراض النتائج توصلنا إلى أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة، و بالنسبة لاختبار التكامل المشترك فقد تبين أنه توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة، وعلى عكس ذلك فقد بينت نتائج اختبار السببية انه لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والناتج الداخلي الخام.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والنتائج الداخلي الخام وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

ولذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين:

**الفصل الأول:** حيث قمنا باستعراض الأدبيات والمفاهيم الأساسية للناتج الداخلي الخام وذلك من خلال مفهومه، ومحدداته وطرق قياسه، ثم إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف وذلك من خلال مفهومه، أنواعه، وأساليب تسعييره، وأهم المراحل التي مر بها سعر الصرف، إضافة إلى عرض أهداف ونتائج أهم الدراسات التي سبقت دراستنا ومن تم مقارنتها مع النتائج التي توصلنا إليها والتعليق عليها

**الفصل الثاني:** ومن خلال هذا الفصل قمنا بتقديم متغيرات الدراسة وتمثل ذلك في عرض تعريف مختصر لمتغيرات الدراسة والرموز التي نستعملها في التحليل وتمثيلها بيانيا وتقديم معطياتها، ومن تم إلى استعراض الطرق والأدوات المستعملة في دراستنا فتمثلت في اختبارات الاستقرار، اختبارات التكامل المشترك والسببية ومن خلال هذه المعطيات والأدوات قمنا في مطلب آخر باستعراض أهم النتائج المتوصل إليها بحيث توصلنا إلى إن المتغيرات محل الدراسة مستقرة و متكاملة من نفس الدرجة وذلك في الدرجة الأولى وهو ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك عليهما فأفرزت النتائج على انه توجد علاقة المدى الطويل بين متغيرات الدراسة في حين أن اختبار السببية يدل على انه لا توجد علاقة السببية من الاتجاهين، ومن تم إلى مناقشة الاقتصادية إلى النتائج فكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- ❏ لم يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- ❏ توجد علاقة التكامل المشترك بين الناتج الداخلي الخام وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أي انه توجد علاقة طويلة المدى بينهما؛
- ❏ لا وجود لعلاقة سببية بين سعر الصرف والناتج الداخلي الخام في الجزائر؛
- ❏ أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها ولكن تستقر بعد الفروق من الدرجة الأولى.

### أهم التوصيات

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اقتراح بعض التوصيات التي ارتأينا بأنها قد تفيد في المستقبل وسنلخصها في النقاط

التالية:

لقد لبدي من التحقق في ما إذا كان بالإمكان الحصول على نتائج مختلفة في حالة إضافة المتغيرات الأخرى التي قد تسبب في الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛  
لقد توجيه جهود اقتصادية ومالية لتحديد أهم المتغيرات التي لها علاقة بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف وذلك تنشيط وزيادة الناتج الداخلي الخام وكذلك تحسين مستوى سعر الصرف لوصول به إلى مستوى العمومات الأساسية؛

### أفاق الدراسة:

لقد تناولت دراستنا موضوعنا شيقا وواسع بحيث يمكن الإلمام بجميع جوانبه في بحث واحد والمتمثل في أثر سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الناتج الداخلي الخام، ومن هذا الموضوع يمكن اقتراح العديد من الدراسات التي ستكون مكملة لجوانب الأخرى ونذكر منها:

لقد اختبار العلاقة بإضافة بعض المتغيرات الأخرى التي قد تكون من محددات سعر الصرف والناتج الداخلي الخام للتحقق من ماذا كانت تعطينا نفس النتائج؛  
لقد تقدير العلاقة بين المتغيرين باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك لكشف عن علاقة المدى القصير بينهما.

لقد فعالية سياسة تخفيض أسعار الصرف في الدول النامية.  
لقد أثر تغير سعر الصرف على التضخم في الجزائر.  
لقد أثر تغير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### باللغة العربية:

- (1) شمعون شمعون - البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994؛
- (2) محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ؛
- (3) عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ؛
- (4) الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ؛
- (5) المادة 188 من القانون 90-10 الصادر في 14-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض؛
- (6) مُجد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط لتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، د.م.ج، الجزائر، 1999 ؛
- (7) محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009؛
- (8) معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005؛
- (9) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004؛
- (10) ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007؛
- (11) نزار العيسي و ابراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006؛
- (12) خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006؛
- (13) عبد القادر مُجد عبد القادر عطية ورمضان مُجد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2004-2005؛
- (14) عبد القادر مُجد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000؛
- (15) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006؛
- (16) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012؛

(17) عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ومحددات الطلب على ورايات المملكة السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطاء، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007؛

(18) موري سمية، اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2009-2010؛

(19) عبد الجليل هجيرة، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011-2012؛

باللغة الأجنبية:

- 20) Youcef DEBBOUB, **le nouveau mécanisme économique en Algérie**, Edit. OPU, Alger, 2000;
- 21) <http://dzexpose.net/play-532.html>;
- 22) DICKEY D.A , FULLER W.A, **distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979;
- 23) DICKEY D.A , FULLER W.A, **Likelihoob ratio tests for autoregressive time series with a unit root** , Vol 49, 1981;

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1970-2013)؛

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
N	TCH	N	TCH
1970	4,93706	1992	21,83608
1971	4,912638	1993	23,34541
1972	4,480515	1994	35,0585
1973	3,962495	1995	47,66273
1974	4,18075	1996	54,74893
1975	3,949408	1997	57,70735
1976	4,163825	1998	58,73896
1977	4,146758	1999	66,57388
1978	3,9659	2000	75,25979
1979	3,853267	2001	77,21502
1980	3,83745	2002	79,6819
1981	4,315808	2003	77,39498
1982	4,592192	2004	72,06065
1983	4,7888	2005	73,27631
1984	4,983375	2006	72,64662
1985	5,0278	2007	69,2924
1986	4,702317	2008	64,5828
1987	4,849742	2009	72,64742
1988	5,914767	2010	74,38598
1989	7,608558	2011	72,93788
1990	8,957508	2012	77,53597
1991	18,47288	2013	79,3684



# الفهرس

## المقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والنتائج الداخلي الخام.

التمهيد.

المبحث الأول: أدبيات حول سعر الصرف والنتائج الداخلي الخام.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

المطلب الثاني: النتائج الداخلي الخام.

المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على النتائج الداخلي الخام.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: تقدير أثر سعر الصرف على النتائج الداخلي الخام.

تمهيد.

المبحث الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته وأدوات الدراسة.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة وتطور متغيراته.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة.

المبحث الثاني عرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

خلاصة الفصل.

الخاتمة.